1974

# قبرص

لا تزال تحت الاحتلال – لا تزال مقسمة

1974

# قبرص

لا تزال تحت الاحتلال – لا تزال مقسمة

في 20 يوليو 1974، غزت تركيا قبرص، منتهكةً بذلك كل قواعد الشرعية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

# نتيجة للغزو العسكري التركي والاحتلال المستمر:

* لا تزال تركيا تحتل بشكل غير قانوني ما يزيد عن 36,2% من أراضي جمهورية قبرص.

* تم تهجير 162.000 قبرصي يوناني وما زالوا لاجئين في وطنهم نفسه، محرومين حتى اليوم، بسبب سلطات الاحتلال، من حق العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم.

* وبحلول نهاية عام 1975، أجبرت الغالبية العظمى من القبارصة الأتراك الذين كانوا يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية على مغادرة ديارهم والانتقال، نتيجة لسياسة الابتزاز التي تنتهجها تركيا، إلى الأراضي الخاضعة للاحتلال التركي التابعة لجمهورية قبرص.

* لا يزال 746 شخصًا، من المدنيين والعسكريين، في عداد المفقودين، حيث يرفض الجانب التركي التعاون بشكل كامل لتحديد مصيرهم.

* وكان 20.000 من القبارصة اليونانيين والموارنة قد اختاروا عدم مغادرة منازلهم على الرغم من الاحتلال التركي. وأجبر معظم الذين بقوا، ولا سيما في شبه جزيرة كارباسيا، تدريجياً على مغادرة المنطقة.

* وقد انخفض عدد القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون اليوم في هذه المنطقة انخفاضاً حاداً إلى 300 شخص. ويُعزى ذلك إلى المضايقات المستمرة، والقيود المفروضة على التنقل، وعدم السماح لهم بالحصول على رعاية طبية كافية، ونقص المرافق التعليمية المناسبة بما يتجاوز التعليم الأساسي، فضلاً عن تقييد حقهم في استخدام ممتلكاتهم العقارية وحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية. وهي سياسة متعمدة للتطهير العرقي أجبرت السكان المحاصرين على مغادرة منازلهم.

* تنفذ تركيا منذ عام 1974 سياسة منهجية لاستيطان الجزء المحتل من قبرص من خلال النقل الجماعي لأكثر من 160.000 مواطن تركي من تركيا، بهدف تغيير الطابع الديموغرافي للجزيرة وتغيير التوازن السكاني فيها. ونتيجة لذلك، أصبح عدد القبارصة الأتراك اليوم أقل بكثير من عدد القوات والمستوطنين القادمين من تركيا، أي أنهم يشكلون أقلية في المناطق المحتلة.

* وتماشيًا تامًا مع الهدف المعلن لتركيا المتمثل في تقسيم الجزيرة وفصلها عرقيًا، في 15 نوفمبر 1983، قام نظام الاحتلال بإعلان أحادي الجانب لما يسمى بـ«الجمهورية التركية لشمال قبرص»، وهو إجراء أدانته المجتمع الدولي باعتباره غير قانوني وباطل من الناحية القانونية. وعلى وجه التحديد، أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في القرارين 541 (1983) و550 (1984)، هذا الإعلان، ووصفها بأنها باطلة قانونياً، وطالب بإلغائها، ودعا جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالكيان الذي أُنشئ من خلال الأعمال الانفصالية، وعدم تسهيل أو مساعدة الكيان الانفصالي بأي شكل من الأشكال. وتجدر الإشارة إلى أنه في قضية «لويزيدو ضد تركيا»، أكد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنها لا تعترف بأي دولة في قبرص بخلاف الجمهورية القبرصية، وأن ما يُسمى ««الجمهورية التركية لشمال قبرص»» ليست دولة بموجب القانون الدولي، وأن تركيا، بسبب السيطرة الفعلية التي تمارسها على الأراضي المحتلة من خلال وجود أكثر من 30.000 جندي من جنودها، مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

* ولا يزال الاستيلاء على ممتلكات القبارصة اليونانيين مستمراً من خلال عمليات البناء غير القانونية على أراضي القبارصة اليونانيين، فضلاً عن عمليات البيع غير القانونية لممتلكات القبارصة اليونانيين الذين طُردوا من منازلهم عقب الغزو التركي.

* طرد السكان القبارصة اليونانيين من المنطقة، وتدمير التراث الثقافي، والتغيير غير القانوني للأسماء الجغرافية في الجزء المحتل من قبرص، تهدف إلى القضاء على كل عنصر يوناني ومسيحي كان موجوداً منذ قرون، وفي النهاية إلى تركية المنطقة. ويهدف نقل المستوطنين إلى تغيير النسيج الاجتماعي في الجزء المحتل من قبرص، لضمان امتثال القيادة القبرصية التركية لسياسة الحكومة التركية.

**قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة، وكذلك القرارات التي اعتمدتها** منظمات دولية أخرى، تعكس الإدانة العالمية للغزو التركي والأعمال العدوانية التي تلت ذلك ضد جمهورية قبرص. وتطالب هذه القرارات، من بين أمور أخرى، بانسحاب القوات الأجنبية، وعودة اللاجئين بأمان إلى ديارهم، والتحقق من مصير المفقودين. بالإضافة إلى ذلك، يُطالب باحترام حقوق الإنسان لجميع القبارصة، وكذلك باحترام استقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها.

**المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان**، في قرارها الصادر في 10 مايو 2001 بشأن الشكوى الدولية الرابعة التي رفعتها قبرص ضد تركيا، أدانت تركيا لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان في قبرص. وفي عام 2014، قضت المحكمة في قرار أحدث لها بتعويض عادل بدفع مبلغ 30 مليون يورو، يتعين على تركيا دفعه لعائلات المفقودين، ومبلغ 60 مليون يورو لسكان شبه جزيرة كارباسيا القبارصة اليونانيين المحاصرين.

**المفاوضات** الرامية إلى حل القضية القبرصية تجري منذ عام 1975 تحت رعاية الأمم المتحدة، استنادًا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك إلى اتفاقيتي المستوى الرفيع. وقد تم التوقيع على الاتفاقية الأولى في عام 1977، ووضعت المبادئ التوجيهية للمفاوضات اللاحقة. أما الاتفاقية الثانية رفيعة المستوى، التي أُبرمت في عام 1979، فقد تضمنت في أحكامها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإزالة الطابع العسكري، فضلاً عن ضمانات كافية لاستقلال الجمهورية وسلامة أراضيها. كما نصت على إعطاء الأولوية لإعادة مدينة أموخوستوس إلى سكانها الشرعيين.

من مايو 2015 حتى يونيو 2017، سارت المفاوضات بشكل مكثف وتم إحراز تقدم ملموس في عدد كبير من القضايا. وقد أدى إطلاق عملية جديدة من المفاوضات الجوهرية إلى تجديد الاهتمام الدولي، مما خلق زخمًا إيجابيًا جديدًا لحل المشكلة.

أما المؤتمر الذي تلا ذلك، والذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة في كران مونتانا بسويسرا (28 يونيو - 7 يوليو 2017)، انتهى إلى طريق مسدود، بسبب إصرار تركيا على وجود دائم لقواتها في قبرص وعلى الاحتفاظ بحقوقها التدخلية.

في الفترة من 27 إلى 29 أبريل 2021، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع غير رسمي في جنيف في إطار صيغة «5+1» بشأن قبرص، بهدف التوصل إلى مخرج لاستئناف عملية المحادثات المباشرة من أجل إيجاد حل للقضية القبرصية. وللأسف، رفضت تركيا وزعيم الجالية القبرصية التركية إعادة تأكيد التزامهما بأساس الحل المتفق عليه المتمثل في اتحاد فيدرالي ثنائي الطائفة وثنائي المنطقة مع المساواة السياسية، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة، إصرارهما على قبول نظام «الدولتين» المتكافئ كشرط مسبق لاستئناف المحادثات، ورفضهما اقتراح الأمين العام بتعيين مبعوث خاص، أدى ذلك إلى وصول الجهود إلى طريق مسدود.

علاوة على ذلك، مضت تركيا قدماً في خلق حقائق جديدة على الأرض في الأراضي المحتلة في قبرص، معلنةً عن مزيد من الإجراءات غير القانونية في «فاروسيا»، المنطقة المسورة في فاماكوستا. وقد أدان مجلس الأمن هذه الإجراءات، حيث أصدر إعلاناً رئاسياً في 23 يوليو 2021، مطالباً بالوقف الفوري لهذه الأعمال غير القانونية والامتثال التام للقرارات ذات الصلة، التي تنص على نقل إدارة باروسيا إلى الأمم المتحدة.

وينعكس التزام الأمين العام للأمم المتحدة باستئناف عملية تفاوضية جادة تؤدي إلى حل مقبول للطرفين في إطار الأمم المتحدة، يتجلى في تعيين السيدة ماريا أنجيلا هولغوين كويار في يناير 2024 كمبعوثة شخصية له، وكذلك في عقد، بمبادرة منه، للاجتماع غير الرسمي الموسع بشأن القضية القبرصية، الذي عُقد في 17-18 مارس 2025 في جنيف.

منذ نوفمبر 2025، تُعقد اجتماعات بين رئيس الجمهورية السيد نيكوس كريستودوليديس وزعيم الجالية القبرصية التركية السيد توفان إرهورمان. ويتمثل الهدف من هذه اللقاءات في المساهمة، خطوة بخطوة، في تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف مفاوضات جوهرية ذات مضمون وآفاق ونتائج ملموسة. إن الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة وصريحة يخدم هدف استئناف المحادثات المباشرة لإيجاد حل للقضية القبرصية على الأساس المتفق عليه المتمثل في اتحاد فيدرالي ثنائي الطائفة وثنائي المنطقة مع المساواة السياسية. وتندرج في هذا الإطار أيضًا المبادرات المستمرة التي يتخذها الرئيس كريستودوليديس، وكذلك المقترحات البناءة التي يقدمها، والتي تبرهن عملياً على إرادة جمهورية قبرص الثابتة لخلق مناخ إيجابي يدعم استئناف مفاوضات جوهرية.

PIO 131/2026 - 900 (Arabic)
Published by the Press and Information Office
Printed by the Government Printing Office